أثر الصفة الغالبة في بنية الجمع في العربيّة

أ.د. سيف الدين طه الفقراء
الباحثة سارة عبد المجيد سالم
قسم اللغة العربيّة، جامعة الشارقة، الإمارات

ملخّص

يدرس البحث أثرَ الصّفة الغالبة في أبنية الجمع، بحثنا فيه مفهوم الصّفة الغالبة، ومظاهر من أثر الصفة الغالبة في صيغ الجمع في العربية متمثّلة في صيغة مفاعل ومفاعيل، وصيغة أفاعل، وفعلاوات، وفواعل، وفِعال وغيرها. وسعت الدّراسة إلى بيان مفهوم الصفات الغالبة، وكشف أثر الصّفة الغالبة في تشكيل أبنية الجمع، ودورها في تفسير استعمالات لغويّة جاءت شاذة أو مخالفة للقياس في باب الجمع.

وتتمثّل أهميّة الموضوع في دراسته لمسألة دقيقة في اللغة لم تحظ بدراسة مستقلة من قبلُ، وكونها تبيّن أثر الصفة الغالبة في تنوّع الاستعمالات اللغويّة لصيغ الجمع. وقد سار البحث على المنهج الوصفيّ من خلال رصد الصفات الغالبة في الدرس اللغويّ، وتصنيف صيغ الجمع منها حسب الأوزان، ثمّ تحليل هذه الصيغ على وفق تفسيرات العلماء لها.

وخلصت الدراسةُ إلى أنّ الصّفة الغالبة مصطلح كثير الشيوع في المصادر، وأنّ للصفات الغالبة أثراً في تداخل أبنية الجمع بين الأسماء والصفات، وأنّ ثمة ملامح تداوليّة في الصفات الغالبة لا بدّ من لمحها في بناء الجمع.

الكلمات الدّالة: الصّفة الغالبة، الجموع، الصرف العربيّ، العلَم الغالب.

مقدّمة

يشيع مصطلح الصّفة الغالبة في الدّرس اللغويّ شيوعًا تتشاطره كتب النحو والصرف والمعاجم اللغوية، ومع شيوعه كان نصيبه قليلاً في إفراد دراسات خاصة به، فلا يوجد باب خاص به في كتب اللغة، وشهد هذا المصطلح تطوّراً في شيوعه في كتب اللغة التراثيّة، فتكراره في معجم الخليل لا يتجاوز أصابع اليد، والقول نفسه مع (الكتاب) لسيبويه، ومع (المقتضب) للمبرّد، وكذلك (الأصول في النحو) لابن السراج، ولكنّنا نجد شيوعاً بيّنا له عند ابن سيده في المحكم والمحيط الأعظم، وفي المخصّص، ونجد له انتشاراً أوسع في كتب المتأخرين.

أمّا في العصر الحديث فقد برز هذا المصطلح عند صلاح الدين الزعبلاوي في كتابه (دراسات في النحو العربيّ). وبرز باهتاً عند عباس حسن في النحو الوافي، وظهر عند عبد الخالق عضيمة في مسألة العلم بالغلبَة، ووجدنا فيه دراستين مختصتين إحداهما بعنوان: (الصفات الغالبة: دراسة صرفية نحوية) ((1))، وهذه دراسة تتضمّن مقدمة عن مفهوم الصفة الغالبة في الدرس اللغويّ، ثم فيها مسرد للصفات الغالبة على حسب أوزانها، وفيها إشارة إلى أحكام هذه الصفات، واعتمد الباحث في سرد هذه الصفات على ما جاء منها في (المحكم) لابن سيده. أمّا الدراسة الثانية فعنوانها (أثر الصفة الغالبة في الأحكام النحويّة والصرفيّة) لوائل الحربيّ((2))، وهي دراسة مختصرة تناولت الجوانب النحويّة والمعجميّة، ووردت فيها إشارة مختصرة عن موضوع الجمع.

ولعلّ هذه الدراسة التي ننهض بها تتّسم باختصاصها في أثر الصفة الغالبة في أبنية الجمع، وهو ما يميّزها ويحقّق لها أصالتها، بهدف الإحاطة بدور الوصف

(1) النجار، طارق محمد، الصفات الغالبة: دراسة صرفية نحوية، مجلة كلية الآداب، جامعة الزقازيق، ع(37)، 2006، ص245–287.

(2) الحربي، وائل عبد الأمير، أثر الصفة الغالبة في الأحكام النحوية والصرفية، دراسات معاصرة، المركز الجامعي الونشريسي تيسمسيلت، مخبر الدراسات النقدية والأدبية المعاصرة، ع(3)، 2018، ص 10–28.

الغالب في تشكيل الصيغ الصرفيّة في أبنية الجمع في العربية، وتستقي مفرداتها من مظانّ النّحو والصّرف والمعاجم العربية، وهي بلا ريب ستفيد من الدراسات المعاصرة ما أمكن ذلك.

حرصنا في هذه الدراسة على الاختصار منهجًا في البحث والتّحليل والتّمثيل؛ فالهدف هو الكشف عن جوانب أساسيّة من الصفات الغالبة وأثرها في بنية الجمع، وسرنا فيه على المنهج الوصفيّ التحليليّ من خلال رصد الصفات الغالبة، واستخلاص ما يخصّ الجمع منها، وتصنيفها وفق أبنية الجمع، وتحليلها لبيان أثر الصفة الغالبة في تشكيل تلك الجموع.

والله نسأل أن تكون هذه الدراسة خدمة للبحث العلميّ في لغتنا العربيّة، والنهوض بلغة القرآن الكريم، والله من وراء القصد. وهو ولي التوفيق.

المبحث الأول: مفهوم الصّفة الغالبة لغة واصطلاحًا:

الوصف لغة: "وصفك الشّيء بحِلْيته ونَعْته وتواصَفُوا الشّيء من الوصف"((3)). وبيّن ابن منظور أنّ هذا المعنى يخالف مفهوم الوصف عند النحويين بقوله: "وأَمّا النّحويون فليس يريدون بالصّفة هذا؛ لأنّ الصّفة عندهم هي النّعت، والنّعت هو اسم الفاعل نحو ضارب، والمفعول نحو مضروب، وما يرجع إليهما من طريق المعنى؛ نحو مثلٍ وشبَهٍ، وما يجري مجرى ذلك"((4)). وثمّة معانٍ متنوّعة للصفة والوصف في العربيّة حقيقيّة ومجازيّة نصّ عليها المعجميون((5)).

أمّا معنى الغالبة لغة فهو من: "غَلَبه يَغْلِبُه غَلْبًا وغَلَبًا وهي أَفْصَحُ وغَلَبةً ومَغْلَبًا ومَغْلَبةً.. وغُلُبَّى وغِلِبَّى عن كراع، وغُلُبَّةً وغَلُبَّةً، الأَخيرةُ عن اللحياني:

(3) ابن منظور، جمال الدين محمّد بن مكرم، (ت911ه): لسان العرب، دار صادر، بيروت ج 9، ص356.

4 ابن منظور: لسان العرب، ج 9، ص356.

(5) الزبيدي، محمد مرتضى، تاج العروس من جواهر القاموس، تحقيق عبد العزيز مطر، راجعه عبد الستار أحمد فراج، مطبعة جامعة الكويت، ط2، 1414ه/ 1994م، ج24، ص 460–462.

قَهَره، والمُغَلَّبُ من الشعراءِ المحكوم له بالغلبَة على قِرْنه، كأَنَّه غَلَب عليه"((6)).
ويأتي الوصف الغالب في العربيّة بمعنى الصّفة المسيطرة والمهيمنة والأكثر شيوعاً في الاستعمال، أو التي تطغى في الاستعمال على موصوف مخصوص بها، وتشيع بحقّ موصوف محدّد أكثر من غيرها ممّن يوصف بها؛ فقد ذكر الزّبيديّ: "غَلَب على فُلان الكَرَمُ، أَي هو أَكْرَمُ خِصالِه. ورجل غَالِبٌ من قَوْمٍ غَلَبَة، وغَلَّاب من قَوْم غَلَّابِين"((7)).

والصّفة الغالبة تُطلق على موصوف اتّصف بها، وتكون به ألصقُ، وهو بها أعرفُ، وإن كان هناك من يشاركه بها، فتسمو الصفة الغالبة إلى مستوى العلميّة في شهرته بها، ومثال ذلك "اللَّعِين: الذي يَلْعَنه كلّ أَحد، قال الأَزهري: اللَّعِينُ: المَشْتُوم المُسَبَّبُ، واللَّعِينُ: المَطْرود... وكلُّ من لعنه الله فقد أَبعده عن رحمته، واستحق العذابَ فصار هالكاً، واللعينُ: الشيطان صفة غالبة"((8)).

وردت الصفة الغالبة في معجم (العين) للخليل بمواضع محدودة بمسميات مثل: صفة غلبت، وغلبة الصّفة، وغلّبوا الصّفة، وتغليب الوصف، ويغلبون الوصف. ومن ذلك:" العقيق: خرز أحمرُ يُنْظمُ ويُتَّخذُ منه الفصوص، الواحدة عَقيقةٌ. والعقيق وادٍ بالحجاز كأَنَّه عُقَّ أي شُقَّ، غلبت عليه الصّفة غلبةَ الاسم، ولــزمتْهُ الألف واللام كأنّه جُعِل الشّيء بعَيْنِه"((9)). ونصّ الخليل على أنّ الصّفة الغَالبة قد تأخذ أحكام الاسم في الصرّف:" القَعَسُ: نَقيض الحَدَبِ. قَعِسَ قَعَساً فهو أقعَسُ، والأنثى قَعْسَاءُ، وجَمعُه: قُعسٌ. والقَعْسَاءُ من النَّمْلِ: الرَّافِعَةُ صَدْرَهَا وذنبها، ويجمعُ قُعْساً، وقَعْسَاوات على غلبةِ الصّفة"((10)).

(6) ابن منظور: لسان العرب، ج 1، ص651.
(7) الزبيدي، تاج العروس من جواهر القاموس، ج3، ص394.
(8) ابن منظور: لسان العرب، ج 13، ص387.
(9) الفراهيدي، الخليل بن أحمد (ت175ه)، معجم العين، تحقيق: مهدي المخزومي، وإبراهيم السامرائي، دار الهجرة، إيران، 1405ه، ج1، ص64.
(10) الفراهيدي، معجم العين، ج1، ص 131.

ويبدو مصطلح (الغالبة) واشتقاقاته أكثر وضوحاً واستعمالاً عند سيبويه؛ فقد استعمله في تعليل بعض مسائل اللغة، وجعل هذا المصطلح عنواناً لبعض أبواب الكتاب؛ مثل:(هذا باب اختلاف العرب في الاسم المعروف الغالب إذا استفهمت عنه بمن)((11))، و(هذا باب ما يكون فيه الشّيء غالبًا عليه اسم)((12))، و(هذا باب ما يحرّك فيه التنوين في الأسماء الغالبة)((13)). وبيّن سيبويه مفهوم(الصفة الغالبة) في استعمالاته لها، بقوله" ولكنّ الصّفة ربّما كثُرت في كلامهم واستعملت وأوقعت مواقع الأسماء؛ حتى يستغنوا بها عن الأسماء، كما يقولون: الأبْغث فهو صفةٌ جعل اسماً، وإنّما هو لون، وممّا يقوي إنّه صفة قولهم: بَطحاء وجَرعاء وبَرقاء، فجاء مؤنثه كمؤنث أحمر"((14)). فالصفة الغالبة مظهر استبداليّ يقوم فيه وصف مقام اسم وقع موقعه في الاستعمالات والسياقات اللغويّة، ويستغنون بالوصف عن الاسم، ويأخذ الوصف دور الاسم وأحكامه.

وجاء في (المقتضب) نصّ للمبرّد بيّن فيه أنّ الصفة الغالبة تحلّ محلّ الاسم، ففي باب الأسماء المعدولة ذكر صيغة فَعال، ووصفها بأنّها تكون صفة غالبة حَالّة مَحلّ الِاسْم؛ كتسميتهم المْنية حَلاقِ يَا فَتى((15)). وهذا الحلول مظهر من الاستبداليّة في النحو العربيّ، فالصفة الغالبة وصف حلّ محلّ الاسم؛ فيأخذ أحكامه ووظيفته في التركيب.

وجاء في معجم (الكليات) في تعريف الغلبَة: "الغلبَة: هي أن يكون اللفظ في أصل الوضع عامًّا في أشياء ثم يصير بكثرة الاستعمال في أحدها أشهر،

(11) سيبويه، عثمان بن قنبر (ت180ه)، الكتاب: تحقيق عبد السلام هارون، دار الجيل، بيروت، ط1، 1988، ج2 ، ص 413.

(12) سيبويه، الكتاب، ج2 ، ص100.

(13) سيبويه، الكتاب، ج3 ، ص507.

(14) سيبويه، الكتاب، ج3 ، ص 201–202.

(15) المبرّد، محمد بن يزيد (ت 285ه)، المقتضب، تحقيق: محمد عبد الخالق عضيمة، عالم الكتب، بيروت، ج3، ص 368.

بحيث لا يحتاج ذلك الشّيء إلى قرينة بخلاف سائر ما كان واقعًا عليه، اسمًا كان كابن عباس، أو صفة كالأسود للحيّة، قال الشيخ سعد الدين: معنى الغلبَة أن يكون للاسم عمومٌ فيعرض له بحسب الاستعمال خصوصٌ ما إلى حدّ التشخيص فيصير علمًا اتفاقًا، والخلاف فيما إذا لم تصل خصوصية الاسم إلى حدّ التشخيص بالغلبَة: (والغلبَة بالنظر إلى نفس الوضع دون الاستعمال ألا ترى أنّ لفظة (الله) من الأسماء الغالبة مع أنّه لا يجوز استعماله في غيره تعالى، والغلبَة في الأسماء كالبيت على الكعبة، وفي الصّفات كالرحمن غير مضاف، وفي المعاني كالخوض على الشروع في الباطل خاصة) ((16)).

وجعل الكفويّ الغلبَة قسمين، تحقيقيّة وتقديريّة، والغلبَة التحقيقيّة: أن يستعمل اللفظ أولًا في معنى، ثم ينتقل إلى آخر، والصّعِق من هذا القبيل. والغلبَة التقديريّة: عبارة عن أن لا يستعمل اللفظ من ابتداء وضعه في غير ذلك المعنى، لكن مقتضى القياس الاستعمال، كالدُبران والعيوق ولفظة (الله) تعالى، و(الثريا) من هذا القبيل، إذا لم يستعملا في غير المعبود بالحقّ، والكوكب المخصوص أصلًا، لكنّ القياس الاستعمال. قال بعضهم: الغلبَة التقديريّة أن لا يكون للاسم إلا فرد واحد في الخارج، لكن يفرض له أفراد في الذهن، فلا يستعمل ذلك الاسم إلا في الفرد الخارجيّ بالغلبَة كلفظة(الله)، و(الرحمن) والغلبَة التّحقيقيّة: أن يكون للاسم أفراد في الخارج لكن يستعمل ذلك الاسم في فرد منها بالغلبَة كالنجم للثريا، والصلاة للدعاء، وفي التّحقيقيّة يصحّ إطلاق الاسم على غير المغلوب عليه قبل تمام الغلبَة، بخلاف التّقديريّة فإنّها غير زمانيّة حتى يوجد فيها القبلُ والبعدُ"((17)).

واستعمل العلماء مصطلح العلَم بالغلبَة أو العلَم الغالب، للتعبير عن الصفة الغالبة، وقد بيّن التهانويّ أنّ العلَم إمّا أن يكون قصديًّا وهو ما كان

(16) الكفوي، أبو البقاء أيوب(ت 1094ه): الكليات، تحقيق: عدنان درويش، ومحمد المصري، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط2، 1419ه، 1998، ص667.

(17) الكفوي، الكليات، ص 667.

بالوضع شخصيًا كان أو جنسيًا، أو يكون اتفاقيًّا، وهو الذي يصبح علمًا ليس بوضع واضع معيّن بل يصير علمًا بالغلبَة وكثرة استعماله في فرد من أفراد جنسه، بحيث لا يذهب الوهم عند إطلاقه إلى غيره ممّا يشمله اللفظ، والعلَم الموضوع أي القصديّ إمّا منقول أو مرتجل، فإنّ ما صار علمًا بغلبة الاستعمال لا يكون منقولًا ولا مرتجلًا((18)).

وبيّن عبدالنبي نكري في (دستور العلماء: جامع العلوم في اصطلاحات الفنون) "أنّ الغلبَة نوعان: غَلَبَة فِي الْأَوْصَاف، وَغَلَبَة فِي الْأَسْمَاء تسمى غَلَبَة اسميّة : وَهِي اخْتِصَاص الْوَصْف ببَعْض أَفْرَاده بِحَيْثُ لَا يحْتَاج فِي الدّلَالَة عَلَيْهِ إِلَى قرينَة، كَمَا أَنّ أسود كَانَ مَوْضُوعًا لكلّ مَا فِيهِ سَواد، ثمَّ كثر اسْتِعْمَاله فِي الْحَيَّة السَّوْدَاء، بِحَيْثُ لَا يحْتَاج فِي الْفَهم عَنهُ إِلَى قرينَة، والغلبَة فِي الْأَسْمَاء: على نَوْعَيْن: غَلَبَة تحقيقية، وَغَلَبَة تقديريّة. الغلبَة التحقيقيّة :أَن يسْتَعْمل الِاسْم أَولًا فِي الْمَعْنى ثمَّ يغلب على آخر. وَالغلبَة التقديرية أَن لَا يسْتَعْمل الِاسْم من ابْتِدَاء وَضعه فِي غير ذَلِك الْمَعْنى لَكِن يكون مُقْتَضى الْقيَاس أَن يسْتَعْمل فِيهِ"((19)).

وتحدّث صلاح الدين الزعبلاوي عن الصفات الغالبَة وعرّفها بأنّها: "ممّا نقل من العام إلى الخاص، وهي التي أفردت عن موصوفها فخصّت بدلالة وغلبت عليها الاسميّة"((20)). فالصّفة الغالبة تعني شيوع الصّفة في الاستعمال شيوعاً يرتقي إلى أن تصبح الصّفة في حكم العلَم في الدلالة على صاحبها، فتنوب عنه استعمالاً ودلالة، وتأخذ أحكامه لغوياً أو بعضها، وقد ترتقي إلى الاسميّة بعد الاستغناء عن الموصوف.

(18) التهانوي، محمد بن علي (ت 11058هـ): كشاف اصطلاحات الفنون والعلوم، تحقيق على دحروج، مكتبة لبنان ناشرون، بيروت، ط1، 1996، ج2، ص 1215.

(19) نكري، القاضي عبد النبي بن عبد الرسول (ت: ق 12هـ)، دستور العلماء: جامع العلوم في اصطلاحات الفنون، عرّب عباراته الفارسية، حسن هاني، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 2000م، ج3، ص7.

(20) الزعبلاوي، صلاح الدين، دراسات في النّحو، ج1، ص 641.

المبحث الثاني- أثر الصّفة الغالبة في بنية الجمع

على الرغم من أنّ أكثر الجمع موقوف على السماع إلّا أنّ ثمّة ضوابط استنبطها العلماء لقياس أبنية الجمع في العربيّة، تتعلّق بنوع الاسم صحيحًا أو معتلًا، وثلاثيّا أو مزيدًا، واسمًا أو صفة، وهل الاسم علمًا أم غير علم، عاقل أو غير عاقل، وغير ذلك من الضوابط التي أشار إليها النحويون مفصلة في مصنفاتهم، وقد كانت الصّفة الغالبة حاضرة في تسويغ أبنية الجميع ومجيء الصيغة على وجه من أوجه الجمع، فعندما نظر العلماء في الأبنية أطّروها في تصنيفات منها الوصفية والاسميّة، فثمة أبنية لا تأتي إلا أسماء، وثمة أبنية لا تأتي إلا صفات، وثمة أبنية تتعاورها الوصفيّة والاسميّة، وثمّة انتقال في بعض الألفاظ من الوصف إلى العلميّة، وهذه الصّفة الغالبة.

إنّ الأمثلة على هذا التنوّع بين الاسميّة والوصفيّة، والاختصاص أو المشاركة في الأبنية، أكثر من أن تُحصى((21))، ويترتّب على هذا التصنيف أو التوزيع أحكام ظاهرة في التعريف والتنكير، والصرف والمنع، وكذلك الجمع، والنسب وغير ذلك من أوجه التصريف في الدرس اللغويّ، ولا ريب أنّ السياقات الاستعمالية، والمقام والقصديّة، والافتراض المسبق، ومتضمنات القول، والإشارية، عناصر تداوليّة في غاية الأهمية في تحديد دلالة اللفظ، ولسنا نغالي في القول إنّ الصفات الغالبة هي نتاج تداوليّة استعماليّة تكون فيها القصدية والافتراض المسبق من أظهر العناصر في تحديد الدلالة، وهذه التداولية تفرض معطياتها على البنى اللغويّة عند وضعها في أطر صرفيّة واستعمالها.

ذهب جلّ العلماء إلى أنّ تكسير الصفة ضعيف في العربيّة بل هناك من منعه منهم، "اعلم أنّ تكسير الصفة ضعيفٌ، والقياسُ جمعُها بالواو والنون. وإنّما ضعُف تكسيرها؛ لأنّها تجري مجرى الفعل، ... والصفةُ مشتقة من المصدر كما أنّ الفعل كذلك، فلمّا قاربت الصفةُ الفعلَ هذه المقارَبةَ، جرت مجراه، فكان

(21) ابن يعيش، شرح المفصّل، ج 3، ص250.

القياس أن لا تُجمع كما أنّ الأفعال لا تُجمع، فأمّا جمعُ السلامة، فإنّه يجري مجرى علامة الجمع من الفعل"((22)). إنّ التكسير غير مطّرد في الصفات، بل يتوقف الأمر على السياق الاستعماليّ، "وقد تُكسَّر الصفة على ضعْفٍ لغَلَبَة الاسميّة. وإذا كثُر استعمالُ الصفة مع الموصوف، قَوِيَت الوصفيّةُ، وقلّ دخولُ التكسير فيها، وإذا قلّ استعمالُ الصفة مع الموصوف، وكثر إقامتُها مُقامه، غلبت الاسميّةُ عليها، وقوي التكسير فيها"((23)). فالضابط ليس القياس، بل الاستعمال وسياق التركيب، وهنا تحضر الأبعاد التداوليّة في تحديد نوعية الاستعمال ودلالة الصيغة المستعملة.

ويرجع أثر الصّفة في مسألة الجمع إلى اختصاص الوصف بأبنية خاصة، واختصاص الاسم بأبنية خاصة به في بعض الحالات، "وقد يختصّون الصّفة بالبناء دون الاسم، والاسم دون الصّفة، ويكون البناء في أحدهما أكثر منه في الآخر، يعني في مثل: إمخاضٍ وإسلامٍ، وهو في المصادر أكثر. وإنّما جاء صفة في موضع واحد، قالوا: إسكاف. وأفعَلٌ نحو: أحمر وأصفر، هو في الصّفة أكثر منه في الاسم. وقالوا: أفكَلُ وأيدَعُ. فكلّ واحد منهما يعوّض إذا اختصّ أو كثُر فيه البناء لما قلّ فيه من غير ذلك من الأبنية، ولما صُرف عنه من الأبنية"((24)).

ولا يمنع اختصاص البناء بالاسميّة أو الوصفيّة من التبادل في الأحكام والتّقارب في الاستعمال، "وقد يجرون الاسم مجرى الصّفة والصّفة مجرى الاسم، والصّفة إلى الصّفة أقرب، وذلك قولهم: جياعٌ ونيامٌ، وقالوا: فِعلان في الصّفة، كما قالوا في الصّفة التي ضارعت الاسم، وهي إليه أقرب من الصّفة إلى الاسم، وذلك راعٍ ورعيانٌ وشابٌ وشبانٌ"((25)).

(22) سيبويه، الكتاب، ج4، ص 245.

(23) ابن يعيش، علي بن يعيش (ت 643هـ)، شرح المفصّل، عالم الكتب، بيروت، ج 3، ص250.

(24) سيبويه، الكتاب، ج4، ص 249.

(25) سيبويه، الكتاب، ج3، ص 399.

ويقدم العلماء نماذج متنوعة على التداخل بين الصفة والاسم في أبنية الجمع، وهو تداخل وصفوا بعضه بالشذوذ، وفي قسم منه نجد أنّ شيوع استعمال هذه الصفات نيابة عن موصوفاتها وحلولها محلّ الاسم يجعلها تأخذ أحكام الاسم في بناء الجمع، "وقد كسّروا بعض الصفات تكسيرَ الأسماء، فجاؤوا بها على (أَفْعُلَ). قالوا: عبدٌ، وأعْبُدٌ، وعَبِيدٌ، كما قالوا: كَلْبٌ، وأكْلُبٌ، وكَلِيبٌ، وقالوا: شَيْخٌ، وأشْياخٌ، كما قالوا: بَيْتٌ، وأبْياتٌ. وقالوا: عِلْجٌ، وعِلَجَةٌ، وأعْلاج، كما قالوا: أجْذاعٌ في جِذْعٍ. وقالوا: شِيخانٌ وضِيفانٌ على حدّ رَألٍ ورِئْلان. وقالوا: شِيَخَةٌ كما قالوا: زِوَجَةٌ، وعِوَدَةٌ في الاسم، وقالوا: وَغْدٌ، ووُغْدانٌ بالضمّ على زنةِ فُعْلانَ، كما قالوا: ظَهْرٌ، وظُهْرانٌ. وقالوا: وِغْدانٌ بكسر الفاء كما قالوا: جَحْشٌ وجِحْشان، وعَبْدٌ، وعِبْدانٌ، فجاءت أمثلتُه على تسعةِ أبنية، منها بناءٌ واحدٌ مطّردٌ، وهو فِعالٌ، والبواقي شاذّةٌ تُسمَع ولا يُقاس عليها. وبعضُها أكثرُ من بعض، وذلك لأنّهم أجروها مجرى الأسماء، ألا ترى أنّهم لا يكادون يستعملونها مع موصوفاتها، فلا يقولون: "رجلٌ عبدٌ"، ولا رجلٌ شيخٌ، ولو سمّيت رجلًا بصفة، لكان حكمُها حكمَ الأسماء"((26)).

وأورد فخرالدين قباوة طائفة من الصفات التي أخذت حكم الأسماء في الجمع لانتقالها إلى الاسميّة المجردة من الحدث، نحو: توابع، وفوارس، وموانع، وكواهل، ومشاكل، وشعراء، ومشاريع، ومعاجم، وملاعين، ومجانين، ومهابيل، وأشار إلى أنّ بعضها فقَد الدّلالة على الوصف، وحُمل معنى النّسب موافقاً رأي بعض القدامى في هذه المسألة((27))، ولا نحسب أنّ حملها على النسب إلّا وجه من التأويل الذي قصد به تسويغ هذه الصيغ في الجمع، دون إيلاء البعد الاستعماليّ التداوليّ الذي نقل الصيغة من خانات الوصفيّة إلى دوائر الاسميّة.

(26) ابن يعيش، شرح المفصّل، ج3، ص 250.

(27) قباوة، فخر الدين، تصريف الأسماء والأفعال، مكتبة المعارف، بيروت، ط2، 1408هـ/ 1988م، ص 207–208.

وعرض الزعبلاوي أمثلة على ذلك التّطور في باب الصفات الغالبة "وممّا نُقل من العام إلى الخاص من الصفات الغالبة، وهي التي أفردت عن موصوفها؛ فخصّت بدلالة وغلبت عليها الاسمية"((28)). وسنقدم تاليًا أبنية الجمع التي برز فيها أثر الصفة الغالبة، من خلال أمثلة وشواهد دالّة على هذه المسألة، لتبيّن مظاهر من هذا الأثر في تشكيل بنية الجموع في الدرس اللغويّ:

1 – بناء مَفاعل ومَفاعِيل؛ الأصل في الصفات ألّا تجمع جمع تكسير، بل تُجمع جمعاً سالماً، ومع هذا كسّروها تكسير الأسماء الجوامد ((29))، ونصّ سيبويه على ذلك بقوله: "والمفعول نحو مضروبٍ، تقول: مضروبون، غير أنّهم قد قالوا: مكسورٌ ومكاسير وملعونٌ وملاعين، ومشئومٌ ومشائيم، ومسلوخةٌ ومساليخ؛ شبهوها بما يكون من الأسماء على هذا الوزن، كما فُعل ذلك ببعض ما ذكرنا، أمّا مجرى الكلام فالأكثر أن يُجمع بالواو والنون والمؤنث بالتاء، وكذلك مفعَلٌ ومفعِلٌ إلا أنّهم قد قالوا: منكَر ومناكير، ومفطِرٌ ومفاطير، وموسِرٌ ومياسير"((30)).

إنّ نص سيبويه يحمل في طياته تعليلاً بقانون القياس المستند إلى الاعتبار بالشكل في الصيغة الصرفيّة؛ فقوله شبّهوها بما يكون من الأسماء على هذا الوزن يعني أنّ الاعتبار للوزن وللصيغة الشكلية دون التدقيق في اعتبار نوع هذه الصيغة هل هي اسم أم وصفٌ؟ وفي النصّ السابق إشارة واضحة إلى أنّ الأكثر في الصفات الجمع السالم، إلّا أنّ الاستعمالات اللغويّة وردت بصيغة جمع التكسير، وهذا الاستعمال دليل على من أنكر تكسير الصفات في العربيّة.

---

(28) الزعبلاوي، دراسات في النحو، ج1، ص 641–642

(29) الأستراباذي، رضي الدين محمد بن الحسن (ت 686هـ) ، شرح شافية ابن الحاجب، تحقيق: محمد نور الحسن، ومحمد الزفراف، ومحمد محيي الدين عبد الحميد، دار الكتب العلميّة، بيروت، ج2. ص 117. وص 180–181.

(30) سيبويه، الكتاب، ج3، ص 641.

وفصّل عباس حسن القول في هذه المسألة، وعرج فيها على قرار مجمع اللغة العربيّة بالقاهرة، وعلى بحث أنستاس الكرملي الذي أفرده لهذا الجمع((31))، وأشار إليها فخر الدين قباوة((32))، وتتبّع الزعبلاوي آراء العلماء القدامى والمحدثين في هذا الباب تتبّعًا يغني عن الإعادة((33))، وخلُص إلى نتيجة نتفق معه فيها وخلاصتها: "والذي يتحصّل بما ذكرنا أنّه لا بدّ من ملاحظة الصّفة المبدوءة بالميم من اسمي الفاعل والمفعول، فإذا أتت على أصلها، فاعتمدت على موصوف مذكور أو مقدّر فبابها التّصحيح. وإذا ضارعت الأسماء أو خرجت إلى بابها فاشتهرت في الاستعمال مفردة عن موصوفها منقطعة عنه، جاز فيها التّكسير كما تُكسّر الأسماءُ"((34)). وهذه النتيجة هي عينها ما قالها العلماء عندما ذكروا في كلّ تكسير للصفة أنّه من الصفات الغالبة، وبغض النظر عن التعليل تبقى الشواهد الاستعمالية دليلاً على تكسير الصفات في العربيّة.

والذي يتجلّى لنا أنّ ما جُمع على مفاعيل من الأبنيّة انتقل من الوصفيّة إلى مرتبة الاسميّة، ودخل في دائرة الصّفة الغالبة، فأخذ أحكام الاسم في باب الجمع، نحو مقطوع ومقاطيع، ومكفوف ومكافيف، ومختار ومخاتير، ومقدام ومقاديم، وملعون وملاعين، وموضوع ومواضيع، ومعدود ومعاديد، ومبسوط ومباسيط، ومنصور ومناصير، ومعلوم ومعاليم، ومنشور ومناشير، ومسجون ومساجين، ومشؤوم ومشائيم، ومنكود ومناكيد، ومنكوب ومناكيب، ومرجوح ومراجيح، ومسلوخ ومسالخ، ومملوك ومماليك، ومجنون ومجانين، ومنكر ومناكير، وغيرها الكثير من الألفاظ التي فصّل العلماء القول فيها. وممّا

(31) الزعبلاوي، دراسات في النحو، ج1، ص 289–294.

(32) قباوة، فخر الدين، تصريف الأسماء والأفعال، ص 207–208.

(33) عباس، حسن، النحو الوافي، دار المعارف، القاهرة، ط3، ج4، ص 666–669.

(34) الزعبلاوي، دراسات في النحو، ج1، ص 295–296.

جاء على مَفاعِل مشكلة ومشاكل، ومخزية ومخازٍ، ومصيبة ومصاوب أو مصايب أو مصائب، ومدينة ومدائن، ومهمّة ومهام، ومعقبة ومعاقب أو معاقيب((35)).

ويمكن أن يضاف إلى هذا ما قيل في جمع مُعجم على معاجم أو معاجيم، فالمُعجم أصبح علمًا على القاموس اللغويّ أو قاموس المصطلحات، وقد وردت صيغة الجمع هذه في معجم تاج العروس في أربعة عشر موضعاً((36))، وهو استعمال أثبت ناصر الدين الأسد استعماله وأصالة هذا الاستعمال في العربية((37)). ومثل ذلك مُسند ومَساند أو مَسانيد، وهو جمع أثبتته المصادر اللغويّة، فقد جاء في تاج العروس:(ج: مَسانِدُ)، على الْقيَاس، (ومَسَانِيد) بِزِيَادَة التحتيّة إِشباعاً، وَقد قيل إِنّه لُغة"((38))، وذكر الفيروزابادي فيه:" والمُسْنَدُ من الحديثِ: ما أُسْنِدَ إِلى قائِله، ج: مَسانِدُ، ومَسانيدُ عن الشافِعِيِّ"((39)).

ولا نستبعد أن يكون هذا من باب الصفة الغالبة أيضاً؛ ولهذا أخذ جمع الأسماء؛ فصيغة مفاعل جمع لأبنية الأسماء، ويجمع عليها ما كان من بنات الأربعة لا زيادة فيه نحو: ضفدع وضفادع، وحُبرج وحبارج، وخِنجر وخناجر، وقِمَطر وقماطر. وثمّة أسماء أخرى تجمع عليه((40))، ولم يكن هذا الجمع شائعاً في الصفات. وأمام هذه الأمثلة لا سبيل للقول بأنّ جمع مَفاعل ومَفاعِيل خاص بالأسماء دون الصفات، وإن كانت الصفات الغالبة مدخلاً لتفسير ما جاء من الصفات مجموعاً عليه، فالذي يبدو لنا أنّ الاتّساع في استعمال هذين البنائين في الجمع، جعل الصفات غالبة وغير غالبة تدخل في فلكه وتشيع فيه.

(35) الزعبلاوي، دراسات في النحو، ج1، ص 295–312. وانظر حسن، النحو الوافي، ج4، 667.

(36) انظر: الزبيدي، تاج العروس من جواهر القاموس، ج19، ص 417، ج 26، ص 446، ج33، ص208،

(37) الأسد، ناصر الدين، تحقيقات لغويّة، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، ط1، 2003، ص 11–33.

(38) الزبيدي، تاج العروس، ج8، ص 217.

(39) الفيروزآبادي، مجد الدين محمد بن يعقوب (ت 817هـ)، القاموس المحيط، تحقيق: مكتب تحقيق التراث، مؤسسة الرسالة بإشراف: محمد نعيم العرقسُوسي، مؤسسة الرسالة للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، الطبعة: الثامنة، 2005 م، ص 290.

(40) السيرافي، شرح كتاب سيبويه، ج4، ص 394.

2 – بناء أفاعل، قيل في هذا الجمع إنّه ما يشبه مفاعل في البنية، وهو من أبنية جمع الأسماء، ويجمع عليه(أَفْعَل) إذا كان اسمًا مهما تصرَّفَت حركاته من أَفْعل وإفْعَل وأُفعُل، وإذا كان (أفعل) صفة يجمع على فُعْلان، وعلى فُعْل، نحو أحمر: حُمْران وحُمْر، وقد يجمع عليه أفعل التفضيل؛ فجمع أفعل التفضيل مكسرًا على أفاعِل، ومصححًا على الأفْعَلِينَ، نحو الأفضل، والأفاضِل، والأفضَلِينَ((41)). وفرّق العلماء بين الاسم والصفة في هذا الجمع، ونصّوا على أثر الصفة الغالبة في هذه الصيغة، قال العكبري: "إِذا كَانَ أَفْعَل اسْمًا نَحْو أَفْكَل جُمِعَ على أفاعِل؛ لأنّه بالحرفِ الزائدِ لحق بِجَعْفَر فَجُمع جمعَه، وَهُوَ اسمٌ مثله، فإنْ كانَ صفةً غالبةً، وَهِي الَّتِي لَا يكَاد يذكر الموصوفُ مَعهَا نَحْو الأبرق والأبْطح جمعتَه هَذَا الجمعَ؛ لأنّه أَشْبَهَ الاسمَ من حيثُ لم يذكر الموصوفُ مَعَه؛ فَتَقول: أَبَارِق وأَبَاطح، وإنْ كَانَ صفة يذكرُ مَعهَا الْمَوْصُوف، نَحْو أَحْمَر جمعتَه على فُعْل بِإِسْكَان الْعين وضمُّها شاذٌّ، وَلم يُجمعْ على أفاعِل؛ لأنَّ الصفةَ مشتقّةٌ من الْفِعْل واشتقاقُها وكونُها فرعًا على الْمَوْصُوف يُلحِقها بالثلاثيّ الَّذِي هُوَ أصلُها"((42)). وعلى هذا يمكن أن نجمع الأعْلَمُ: صِفَةٌ غالِبَة للبَعير((43))، على أعالم جمع الأسماء.

إنّ هذ التبادل بين الوصفية والاسميّة استقرّ في الاستعمال وشاع في كثير من الألفاظ، والدليل على ذلك ما ذكره ابن منظور: "والأَجدَل الصَّقْر صفة غالبة، وأَصله من الجَدْل الذي هو الشِّدَّة وهي الأَجادِل، كَسَّروه تكسير الأَسماءِ لغلبة الصّفة، ولذلك جعله سيبويه ممّا يكون صفة في بعض الكلام واسمًا في بعض اللغات، وقد يقال للأَجدل: أَجْدَلِيٌّ ونظيره عَجَمِيٌّ وأَعْجَمِيٌّ .... الليث إِذا جَعَلْت الأَجْدل نعتًا قلت: صَقْر أَجْدَل وصُقُور جُدْل، وإِذا تركته اسمًا

(41) الرضي، شرح شافية ابن الحاجب، ج1، ص 468–469.

(42) العكبري، أبو البقاء عبد الله بن الحسين (ت 616هـ)، اللباب في علل البناء والإعراب، تحقيق: عبد الإله النبهان، دار الفكر، دمشق، ط1، 1995هـ، ج2، ص 190.

(43) ابن سيده، المحكم والمحيط الأعظم، ج2، ص 59.

للصَّقْر قلت: هذا الأَجْدَل وهي الأَجادل؛ لأَنّ الأَسماء التي على أَفْعَل تجمع على فُعْل إِذا نُعِت بها، فإِذا جعلتها أَسماء مَحْضة جمعت على أَفَاعل"((44)).

ونجد في الاستعمالات اللغويّة رسوبات تبيّن استعمال اللفظ بالجمع بصيغتيه الاسميّة والوصفيّة، وهذا يدعونا إلى القول بضرورة توافر عناصر تداولية تحدّد الدلالة على الوصف أو على الاسم، ومن ذلك على سبيل المثال:" والأَصْقَعُ: طائرٌ، وَهُوَ الصُّفارِيَّةُ، عَن قُطرُبٍ. وَقَالَ غيرُه: هُوَ كالعُصفورِ، فِي ريشه ورأْسِه بَياضٌ، يكونُ بِقرب الماءِ، إِن شئتَ كسَّرْتَه تكسيرَ الأَسماءِ؛ لأَنَّه صِفَةٌ غالبةٌ، وَإِن شئتَ كسَّرتَه على الصِّفَةِ"((45)).

إنّ شيوع هذا الوزن في جمع الصفات يتعارض مع ما ذكره ابن خالويه من أنّ ليس في كلام العرب اسم ولا صفة على أفاعل إلا أربعة أحرف: أحامر: جبل، وأجارد: جبل، وأباتر: قاطع لرحمه، وأدابر مثله((46))، ويبدو أنّ اتساع دائرة الاستعمال في هذه الصفات بين الاسميّة والوصفيّة سمح بتبادل بناء الجمع بينها، فالعربيّ الذي يستعمل اللغة ويطلق الجمع لن يأخذ بالحسبان أصل الوضع لهذه اللفظة هل هي صفة أم هل هي اسم؟ حتى يبحث لها عن بناء جمع قياسيّ، لقد كان لدخول هذه الألفاظ وغيرها ممّا لم نذكره –رغبة في الاختصار– في دائرة الصّفة الغالبة مدخلٌ في توجيه مجيئها على أبنية جمع خاصة بالأسماء، وهي مسألة نجد أمثلة لها في أبنية الجمع نحو أدهم أداهم، "والأَدْهَمُ: القيد، لسواده، وهي الأَداهِمُ، كسروه تكسير الأسماء، وإن كان في الأصل صفة؛ لأنّه غلب غلبة الاسم"((47)). وكذلك (الأمعز) صفة غالبة "تَجْرِي مجْرى الْأَسْمَاء

(44) الزبيدي، تاج العروس من جواهر القاموس، ج 7، ص 350.

(45) الزبيدي، تاج العروس من جواهر القاموس، ج 21، ص 344.

(46) ابن خالويه، الحسين بن أحمد (ت 370هـ)، ليس في كلام العرب، تحقيق: أحمد عبد الغفور عطار، الطبعة: الثانية، مكة المكرمة، 1979، ص 167.

(47) ابن سيده، المحكم والمحيط الأعظم، ج4، ص 274.

فتجمع على أماعز، وَلَو كَانَت صفة مَحْضَة لَقلت: مُعز، كأحمر وحُمر((48))". ولعلّ في قانون الشيوع اللغويّ مدخلاً لقبول هذا النمط في الجمع الذي يعدّ في المعيار الصّرفي استثناءً، لأنّ كثرته وشيوعه في السماع منحاه الشرعيّة في التداول والقبول في الاستعمالات.

3 – بناء فعلاوات، يجمع على هذا البناء أفعل وصفًا لمذكّر، وفعلاء وصفاً لمؤنّث، هذا هو القياس، ولكن صيغة فعلاء قد تصبح من الصّفة الغالبة فتأخذ حكم الأسماء؛ فنكباء خُصّت بنوع من الرياح، فأنزلت منزلة الأسماء وجُمعت جمعها على(نكباوات)؛ لأنّها صفة غالبة، ولا تُجمع على نُكْب((49)). وأصبحت اسمًا لمسمّى بعينه. ومثل ذلك خضراء وخَضراوات إذا كانت صفة غالبة، أمّا الصّفة فتجمع على خُضْرٍ. ذكر ابن منظور:" وقوله صلى الله عليه وسلم: ليس في الخَضْرَاواتِ صدقة، يعني به الفاكهة الرَّطْبَةَ والبقول، وقياس ما كان على هذا الوزن من الصفات أَن لا يجمع هذا الجمع، وإِنّما يجمع به ما كان اسمًا لا صفة نحو صَحْراء وخُنْفُسَاءَ، وإِنّما جمعه هذا الجمع؛ لأَنّه قد صار اسمًا لهذه البقول لا صفة، تقول العرب لهذه البقول: الخَضْراء لا تريد لونها، وقال ابن سيده: جمعه جمعَ الأَسماء كَوَرْقَاءَ ووَرْقاواتٍ وبَطْحاءَ وبَطْحاوَاتٍ، لأَنّها صفة غالبة غلبت غلبةَ الأَسماء"((50)).

وهذا ما نصّ عليه الزبيدي: "الخَضْرَاءُ: (خُضَرُ البُقُولِ) ومنه الحَديث: (تَجَنَّبُوا من خَضْرَائِكِم ذَوَات الرِّيحِ) يَعْنِي الثُّومَ والبَصَل والكُرَّاثَ وما أَشْبَهها.

(48) العكبري، أبو البقاء عبد الله بن الحسين ب (ت 616هـ)، إعراب لامية الشنفري تحقيق: محمد أديب عبد الواحد جمران، المكتب الإسلامي – بيروت، الطبعة الأولى، 1404هـ، 1984م، ص 84.

(49) الزعبلاوي، دراسات في النحو، ج1، ص 641.

(50) ابن منظور، لسان العرب، ج4، ص 243. وانظر، ابن سيده، المحكم والمحيط الأعظم، ج5، ص41، ابن سيده، أبو الحسن علي بن إسماعيل (ت 458هـ)، المخصص، تحقيق: خليل إبراهيم جفال، دار إحياء التراث العربي – بيروت، ط1، 1996، ج 3، ص68.

وفي الحَدِيث: (ليس في الخَضْرَاوَات صَدَقَة)((51)) يعني به الفاكِهَة الرَّطْبَةَ والبُقُول. وقِيَاسُ ما كَانَ على هذا الوَزْن من الصِّفَات أَن لا يُجْمَع هذا الجَمْع، وإِنَّمَا يُجْمَع به ما كَانَ اسْماً لا صِفَة، نحو صَحْرَاءَ، وإِنَّمَا جَمَعه هَذَا الجَمْع؛ لأَنَّه قد صار اسْمًا لهذياءه البُقُولِ لا صِفَةً. تقول العَرَب لهذه البقول: الخَضْرَاء، لا تُرِيدُ لَوْنَها. وقال ابنُ سيدَه: جَمَعَه جَمْع الأَسماءِ كوَرْقَاءَ ووَرْقَاوَات، وبَطْحَاءَ وبَطْحَاوَات، لأَنَّها صِفَةٌ غَالِبَة غَلَبَتْ غَلَبَةَ الأَسماءِ (كالخُضَارَةِ)، بالضّمّ"((52)).

وهذا ما قيل في (الدكّاء) صفة (للأرض) المنبسطة، ولكنّها قُطعت عن موصوفها وخُصصت فعُدَّت اسماً للرابية، وجمعت جمع الأسماء على (دكاوات)((53)). ومثلها ناقةٌ خيفاء: واسعةُ جِلْد الضرع. والجمع: خَيْفاوات، وخِيَف، والأولى نادرة كما وصفها العلماء، لأنّ فعْلاوات جمع للاسم أو للصّفة الغالبة غلبة الاسم((54)) .

وهذا الجمع يمكن قياسه في: الغَرّاء: فرس طريف بن تميم، صفة غالبة((55)). والغَشْواء: فرس حسّان بن سلمة، صفة غالبة((56)). ومثلها "القَعَسُ: نَقيض الحَدَب. قَعِسَ قَعَساً فهو أقعَسُ، والأنثى قَعْسَاءُ، وجَمعُه قُعسٌ. والقَعْسَاءُ من النَّمْلِ: الرَّافِعَةُ صَدْرَهَا وذنبها، ويجمعُ قُعْساً، وقَعْسَاوات على غلبةِ الصّفة"((57)). وكذلك خَيْفَاوَاتٌ، نَادِرَةٌ، لأَنَّ فَعْلاواتٍ إِنَّمَا هِيَ للاسْمِ، أَوْ لِلصِّفَةِ الغَالِبَةِ((58)).

(51) الترمذي، محمد بن عيسى بن سَوْرة (ت 279 ه)، تحقيق وتعليق: أحمد محمد شاكر، ومحمد فؤاد عبد الباقي، شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي، القاهرة، ط2، 1975، ج 3، ص 21.

(52) الزبيدي، تاج العروس من جواهر القاموس، ج11، ص 180.

(53) الزعبلاوي، دراسات في النحو، ج1، ص640.

(54) ابن سيده، المحكم والمحيط الأعظم، ج5، ص41.

(55) ابن سيده، المحكم والمحيط الأعظم، ج5، ص 366.

(56) ابن سيده، المحكم والمحيط الأعظم، ج6، ص 32.

(57) الخليل، كتاب العين، ج1، ص130.

(58) الزبيدي، تاج العروس، ج23، ص 269.

4 – **بناء فواعل وما يشبهه**: هذه الصيغة مشتركة في الجمع بين الاسم والصّفة، فيجمع عليه فاعلة اسمًا أو صفة مثل كاتبة وعائشة، وفوعل أو فوعلة اسماً مثل جوهر وجوهرة، وفاعَل اسمًا كخَاتم، وفاعِل اسمًا، وفاعِل وصفًا لمذكر غير عاقل، وعُدّ ما جاء منها جمعًا لمذكر عاقل في الشواذّ. وقد جاء عن العرب "الراعف: طرف الأرنبة لتقدّمه صفة غالبة، وقيل هو عامة الأنف، والراعف أنف الجبل على التشبيه وهو من ذلك؛ لأنّه يسبق أي يتقدّم، والرواعف الرماح صفة غالبة أيضا؛ إمّا لتقدمها وإمّا لسيلان الدم منها"((59))؛ فجُمع جمع الأسماء؛ لأنّه صفة غالبة. والقول نفسه في سوابح، ف(سابح) تُجمع سُبحاء أو سابحات، وجاء عنهم: فرس سَبوح، وفَعول ليس ممّا يجمع على فواعل، والسوابح الخيل؛ لأنّها تسبح وهي صفة غالبة"((60)). وكذلك " الضواحِي من النّخل: ما كان خارج السور، صفة غالبة؛ لأنّها تضْحَى للشمس"((61)). والعوارض: الأضراس، صفة غالبة((62)). والعواشِي: الإبل والغنم التي ترعى بالليل، صفة غالبة((63)). والمواضغ: الأضراس، لمضغها، صفة غالبة((64)). وكذلك، عَرَقَتْه العَوَارِق(أي السِّنِينَ) صِفَةٌ غالِبَة((65))، ومثل ذلك ما ذكره ابن سيده في جمع أسود على الأساود، وإنّما جُمع على ذلك؛ لأنّه ليس بنعت، بل هو اسم له، صفة غالبة؛ فأجري مجرى الأباطح في الجمع((66)).

وذكر ابن خالوية أنّه "ليس في كلام العرب: اسم على فَعْلَة، ولا صفة جمعت على فواعل إلا حرفًا واحدًا، يقال: ليلة طلقة: لا حرّ فيها ولا قرّ ولا

(59) ابن سيده، المحكم والمحيط الأعظم، ج2، ص 119–120، الزبيدي، تاج العروس، ج23، ص354.

(60) ابن سيده، المحكم والمحيط الأعظم، ج3، ص 210.

(61) ابن سيده، المحكم والمحيط الأعظم، ج3، ص 419.

(62) ابن سيده، المحكم والمحيط الأعظم، ج1، ص 192.

(63) ابن سيده، المحكم والمحيط الأعظم، ج2، ص 288.

(64) ابن سيده، المحكم والمحيط الأعظم، ج5، ص 418. الزبيدي، تاج العروس، ج22، ص571.

(65) ابن سيده، المخصص،ج1، ص128. الزبيدي، تاج العروس، ج29، ص149.

(66) ابن سيده، المخصص، ج2، ص310

ظلمة، وليالٍ طوالق على فواعل، وإنّما فواعل جمع لفاعلة: طالقة وطوالق، وامرأة صالحة طالحة قانتة، فإذا جمعت جمع السلامة قيل: صالحات طالحات قانتات، فإذا جمعت جمع التكسير قلت: صوالح طوالح قوانت"((67)). ولا نعلم سبب قول ابن خالويه هذا، أهو ناجم عن عدم إحاطة منه بالألفاظ التي جمعت هذا الجمع من الصفات، أم أنّ ما وصلنا من صفات على هذا الجمع جاءت بعد عهده لتكون مظهراً للتطور؟

لقد لمح العلماء مسألة التحوّل الدّلالي في الصيغة الصرفيّة، وما يتبع ذلك من تحوّل في التصريف في باب الجمع، يقول سيبويه: "وإن سمّيته بخالدٍ فأردت أن تكسِّر للجميع قلت: خوالد؛ لأنَّه صار اسماً بمنزلة القادم والآخر، وإنّما تقول: القوادم والأواخر، والأناسي وغيرهم في ذا سواء. ألا تراهم قالوا: غلام، ثم قالوا: غِلمان كما قالوا: غِربان، وقالوا: صُبيان كما قالوا: قُضبان، وقد قالوا: فوارس في الصّفة، فهذا أجدر أن يكون، والدَّليل على ذلك أنّك لو أردت أن تجمع قوماً على خالد وحاتم كما قلت: المناذرة والمهالبة لقلت: الحواتمة والخوالدة"((68)). ومن ذلك والحاجِبانِ: "العَظْمانِ اللَّذانِ فوقَ العَيْنَينِ بِلَحْمِهما وشَعَرِهما، صِفةٌ غالِبةٌ، وَالْجَمْعُ حَواجِبُ"((69))، ولكن الحاجب التي هي وظيفة صاحب الأمير يجمع على حَجَبة وحُجّاب.

وفي هذا السياق يبيّن سيبويه التحول الدلالي ودوره في الجمع: "وإن سمّيت امرأة بأحمر؛ فإن شئت قلت: أحمرات، وإن شئت كسرته كما تكسِّر الأسماء؛ فقلت: الأحامر. وكذلك كسَّرت العرب هذه الصفات حين صارت أسماء، قالوا: الأجارب، والأشاعر، والأجارب بنو أجرب؛ وهو جمع أجرب. وإن سمّيت رجلًا بورقاء فلم تجمعه بالواو والنون وكسَّرته، فعلتَ به ما فعلتَ بالصَّلفاء إذا جمعت؛ وذلك قولك: صِلاف، وخبراء وخِبار، وصحراء وصِحار،

(67) ابن خالويه، ليس في كلام العرب، ص 147.

(68) سيبويه، الكتاب، ج3، ص 399.

(69) ابن منظور، لسان العرب، ج3، ص7.

فورقاء تحوَّل اسماً كهذه الأشياء؛ فإن كسَّرتها كسّرتها هكذا. وكذلك إن سمّيت بها امرأة فلم تجمع بالتاء، وإن سمّيت رجلا بمسلم، فأردت أن تكسِّر ولا تجمع بالواو والنون قلت: مسالم؛ لأنّه اسم مثل مطرف"((70)).

وفصّل ابن سيده القول في هذه المسألة: "وربما جمعت العربُ الاسمَ الذي أصلُه صفة على لفظ الصّفة؛ كأنهم يَذْهَبُونَ به إلى أنّه صفة غَلَبَتْ كما سَمَّوْا بما فيه الألفُ واللامُ، وتركوا الألفَ واللام بعد التسمية كالحَسَنِ والعباس والحارث، كأنّهم قَدَّرُوا فيه الصّفة، وقالوا في بني الأَشْعَرِ: الأَشاعِرُ على ما توجبه الاسميّة، وقالوا: الشَّقْر والشُّقْران، على الوَصْف، ولو جمع إنسانٌ الحارثَ على ما تُوجبه الصّفة فقال: الحُرَّاثُ لجازَ؛ لأنّه صفة غلبت ومن قال: الحَوَارِث فعلى ما ذكرنا من جَمْع الأسماء"((71)).

إنّ الأبعاد التداوليّة في استعمالات هذه الألفاظ وجموعها حاضرة في تشكيل بنيتها، فهذه استعمالات تفترض وجود معرفة مسبقة بالدلالة والقصدية؛ فتدخل في الافتراض المسبق من أوسع الأبواب، وكذلك في مبدأ الاستلزام الحواري فقد فرّق غرايس بين دلالتين في الخطاب: المعنى الدلالي والمعنى التداولي، والأول معجمي منظّم وفق قواعد تركيبية منضبطة، وأطلق عليه الفعل اللغويّ المباشر، والثاني تداولي ناجم عن التواصليّة بين المتكلّم والمخاطب، ويستلزمه الحوار بما فيه من تلميح أو تضمين أو سياق أو غير ذلك من عوامل محيطة بالنصّ تحدّد دلالته((72)). وهذا يدعونا إلى القول إنّ الصفات الغالبة اكتسبت دلالتها من استعمالات تداوليّة حملت المتكلمين على معاملتها معاملة الأسماء في الجمع. ونجد في العصر الحاضر استمراراً لاستعمال الصفات الغالبة التي تشيع في الاستعمالات، وقياساً على نظائرها ممّا سمع عن العرب

(70) سيبويه، الكتاب، ج3، ص 398.

(71) ابن سيده، المخصص، ج5، ص 187.

(72) العياشي أدراوي : الاستلزام الحواري في التداول اللساني: من الوعي بالخصوصيات النوعية للظاهرة إلى وضع القوانين الضابطة لها، دار الأمان منشورات الاختلاف، ط1، 2011م، ص 97.

يمكن جمعها جمع تكسير ومن ذلك، الحاقن: حابس البول صفة غالبة للذي له بول شديد، والحاقنة: المعدة صفة غالبة((73))، ولا تثريب في جمعها جمع الأسماء على حواقن، وحواقين، وحُقّان، وحقَنَة.

ويتجاوز أثر الصفة الغالبة حدود البناء إلى مسألة المطابقة أو عدمها بين العدد والمعدود؛ ففي جمع دابّة على دوابّ "تقول: ثلاثة دوابّ إذا أردت المذكر؛ لأنَّ أصل الدابّة عندهم صفة، وإنّما هي من دببت، فأجروها على الأصل، وإن كان لا يُتكلّم بها إلاَّ كما يُتكلّم بالأسماء، كما أنَّ أبطح صفة واستعمل استعمال الأسماء"((74)). والدابّة ممّا انتقل في دلالته من الدلالة العامة إلى الخاصة؛ فأصبح من الصفات الغالبة((75)). وهذا يمكن أن يطبّق ما ورد من هذا الجمع نحو النَّحائتُ آبار معروفة، صفة غالبة؛ لأنّها نُحِتَتْ أي قطعت((76)). وكذلك: النَّفّاخي، كُسِّر تكسير الأسماء، لأنّها صفة غالبة((77)).

5 – بناء فِعال. وهذا الجمع يقاس في ثلاثة عشر وزناً، هي: فَعْل وفَعْلة اسمين أو وصفين، وفَعَل وفَعَلة اسمين، فِعْل وفُعْل اسمين، فعيل أو فعيلة بمعنى فاعل، ووصف على فَعلان، أو فَعلانة أو فَعلى، ووصف على فُعلان أو فُعلانة((78))، وتوجد في الاستعمالات أمثلة للجمع على فِعال من باب الصّفة الغالبة جاء عند سيبويه: "وإن سمّيت رجلًا بورقاء فلم تجمعه بالواو والنون وكسَّرته، فعلت به ما فعلت بالصَّلفاء إذا جمعت؛ وذلك قولك: صِلاف، وخبراء وخِبار، وصحراء وصحار، فورقاء تحوَّل اسماً كهذه الأشياء؛ فإن كسَّرتها كسّرتها هكذا"((79)).

(73) أحمد رضا، معجم متن اللغة، دار مكتبة الحياة، بيروت، 1960، ج2، ص 136.

(74) سيبويه، الكتاب، ج3، ص 563.

(75) الزعبلاوي، دراسات في النحو، ج1، ص 641–642.

(76) ابن سيده، المحكم والمحيط الأعظم، ج3، ص 274.

(77) ابن سيده، المحكم والمحيط الأعظم، ج5، ص 219.

(78) عباس حسن، النحو الوافي، ج4، ص 648–650.

(79) سيبويه، الكتاب، ج3، ص 398.

وورد عن العرب في هذا البناء: "رجل أَعْجَفُ وعَجِفٌ والأنثى عَجْفاءُ وعَجفٌ، والجمع من الذَّكَر والأنثى: عِجَاف، وقال : وليس في كلام العرب أَفْعَلُ تُكَسَّر على فِعَال إلا هذا، أبو علي: يعني في الصّفات غير الأسماء، وأمّا الصّفات التي غلبت غلبة الأسماء فهو فيها كثير كأَبْرَق وبِرَاق وأبْطَح وبِطَاحٍ"((80)).

يبدو أنّ اتّساع دائرة الألفاظ التي تجمع على بناء(فِعال) نفى عنها سمة الاختصاص بالأسماء؛ فدخلت في دائرته الصفات ما غلب منها وما لم يغلب، من ذلك ياء، نحو: كَعْب، وكِعَاب، وقَصْعة وقِصَاع، وصَعْب وصِعَاب، وجَمل وجِمَال، وثَمَرَة وثِمَار، وذِئْب وذِئَاب، وظِلّ وظِلال، ورُمْح ورِمَاح، ورِيح ورِياح. وكَرِيم وكريمة وكِرام، وطويل وطويلة وطِوال، وعطشان وعطْشى وعِطاش. وهذا الاستعمال قد يرتقي بهذا الجمع إلى درجة من الشيوع التي تبيح له أن تجمع عليه الأسماء والصفات غالبة وغير غالبة، فتتلاشى الحدود بين ضوابط الاسم والصفة في الجمع عليه، فقد جمعت عليه رعاء للراعي، وإساء للآسي، وكِبار للكبير، وصِغار للصغير، وغير ذلك من الصفات.

6 – أوزان جموع متفرقة: لا يقتصر جمع الصفات الغالبة على أبنية محدّدة في العربيّة، بل يجري الأمر في الصفات مجرى الأسماء من تعدّد أوزان الجمع وغلبة السماع فيها، فكثير ما تطالعنا صفات جمعت جمع تكسير، ولم يراع فيها الوصفية وجمعها جمع الصفات على بناء الجمع السالم، فبعض الصفات جاء على وزن (فُعلَة وفِعال وفُعْلان)، ومن ذلك ما ذكره ابن سيده في جمع راعٍ وآسٍ في قوله: "ورَاعي الْمَاشِيَة: حافظها، صفة غالبة غَلَبَة الِاسْم، وَالْجمع رُعاةٌ ورِعاءٌ ورُعْيانٌ كسروه تكسير الْأَسْمَاء، كحاجر وحُجران؛ لِأَنَّهَا صفة غالبة، وَلَيْسَ فِي الْكَلَام اسْم على فَاعل يعتور عَلَيْهِ فُعَلَةٌ وفِعالٌ إِلَّا هَذَا، وَقَوْلهمْ آس وأساة وإساء"((81)).

(80) ابن سيده، المخصص، ج1، ص 192.

(81) ابن سيده، المحكم والمحيط الأعظم، ج2، ص238.

وجاءت بعض الصفات على وزن (فُعْل) جمع تكسير، ولم يكتف بها بجمع المؤنث السالم، من ذلك جمعهم أشهل شهلاء (زرقة في العيون) على شُهْل((82))، جمع تكسير، وفُعْل: يأتي في كلِّ صفةٍ على وزن أفعل الذي يكون مؤنّثه فعلاء، وذلك مثل: "أحمر وحمراء، وقد يأتي على فُعُل. ومثل ذلك الأقلح، والأَقْلَح الجُعَل لقَذَرٍ فِي فِيهِ، صِفَةٌ غَالِبَةٌ "وَقَدْ قَلِحَ قَلَحاً، فَهُوَ قَلِحٌ وأَقْلَحُ، والمرأَةُ قَلْحاء وقَلِحَة، وَجَمْعُهَا قُلْحٌ"((83)). والقول نفسه في البُوْع، جمع بائع وهو ولد الضبي، صفة غالبة، ويجمع على بوائع كما ذكرنا سابقاً((84)). ومن ذلك ما ذكره ابن خالويه في قوله: ليس في كلام العرب: صفة على فَعَّال جُمع على فُعْل إلا حرفًا واحدًا، قالوا: ناقة خوّارة، والجمع خُور، غزار. ورجل خوّار، ضعيف، والجمع خُور((85)).

و(فُعال) واحد من جموع التكسير التي وردت عليه بعض الصفات على غير قياس، "ليس في كلام العرب: شيء جمع على فُعال إلا نحو عشرة أحرف: عُراق جمع عِرق، وهو اللحم على العظم، ورُخال جمع رِخل من أولاد الضأن، ورُباب جمع رُبى من الشاء أي نفساء، يقال: شاة رُبى، وبقرة رغوث، وفرس نتوج، وناقة عائذ، وامرأة نفساء، وتُؤام جمع توأم، وغلامان توأمان، والجمع توأمون إذا جمعته جمع سلامة، وتُؤام في التكسير.... وفرير وفُرار: ولد الظبية، ونذل ونُذال، ورَذل ورُذال، وقد قيل: رَذيل ونذيل في الرذل والنذل، وثُناء جمع ثني"((86)). وقسم من هذه الألفاظ التي ذكرها ابن خالوية هي من باب الصفات، ووجودها على هذا الجمع على غير القياس يدخلها في باب غلبة الصفات، أو التداخل في أبنية الجمع بين الوصف والاسم.

---

(82) الجوهري، أبو نصر إسماعيل بن حماد (ت 393ه)، الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية، تحقيق: أحمد عبد الغفور عطار، دار العلم للملايين – بيروت، ط4، 1987م، ج5، ص743.

(83) ابن سيده، المحكم والمحيط الأعظم، ج3، ص12. ابن منظور، لسان العرب، ج 2، ص565.

(84) ابن سيده، المحكم والمحيط الأعظم، ج2، ص378.

(85) ابن خالويه، ليس فس كلام العرب، ص178.

(86) ابن خالويه، ليس في كلام العرب، ص 151–152.

إنّ ما ذكرناه من أمثلة يدلّ دلالة واضحة على حضور فاعل للصفات الغالبة في تعليل أبنية التكسير في العربيّة، ويبدو لنا أنّ دائرة الاستعمال اتّسعت في بعض الصيغ لتتجاوز حدود الصفات الغالبة إلى الصفات بشكل عام؛ لتأخذ حكم الأسماء في الجمع وتكسر على تكسيرها، ولا ريب أنّ في ذلك رائحة تطوّر في الاستعمالات أثبتته مصادر اللغة من خلال رصد استعمالات تبيّن تنوّع جموع الصفات وتداخلها مع جمع الأسماء الأعلام.

الخاتمة

بيّن البحث أنّ الصّفة الغالبة من المسائل اللغويّة التي شاعت في الدرس اللغويّ، وتفاوت العلماء في النصّ عليها في مؤلفاتهم، فمنهم من أغفلها، ومنهم من ذكرها على قلّة، ومنهم من شاعت عنده، وقد كشف البحث المقصود بها في اللغة والاصطلاح، وبيّن أنّ الصّفة ربّما كثُرت في كلام العرب، واستعملت وأوقعت مواقع الأسماء؛ حتى يستغنوا بها عن الأسماء، وتأخذ أحكام الأسماء في الغالب أو بعض أحكامها في سياقات لغوية خاصة.

تتداخل الصفات الغالبة مع الأعلام الغالبة في الدرس اللغويّ، وثمة علماء حرصوا على التفريق بينهما، وكشف البحث ما يتعلّق بالصفة الغالبة من اصطلاحات مثل العلم الغالب، وما عبّر به العلماء عنها من اصطلاحات أخرى مثل غلبة الصفة، وتغليب الوصف، والوصف الغالب، وغير ذلك من تعبيرات يقصد بها الصفة التي غلبت على موصوفها في الاستعمال.

وتضمن البحث بيانًا لأقسام الغلبة، التحقيقيّة والتقديريّة، والغلبَة التحقيقيّة: هي أن يستعمل اللفظ أولًا في معنى، ثم ينتقل إلى آخر. والغلبَة التقديريّة: أن لا يستعمل اللفظ من ابتداء وضعه في غير ذلك المعنى، لكن مقتضى القياس الاستعمال، كالدُبران والعيوق، ولفظة(الله) تعالى، و(الثريا)، فلم يستعملا في غير المعبود بالحقّ، والكوكب المخصوص أصلًا، لكنّ القياس الاستعمال. وقيل إنّ الغلبَة التقديريّة أن لا يكون للاسم إلا فرد واحد في الخارج، لكن يفرض له أفراد في الذهن، فلا يستعمل ذلك الاسم إلا في الفرد الخارجيّ بالغلبَة كلفظة(الله)، و(الرحمن). والغلبَة التّحقيقيّة: أن يكون للاسم أفراد في الخارج لكن يستعمل ذلك الاسم في فرد منها بالغلبَة كالنجم للثريا، والصلاة للدعاء.

إن الصّفة الغالبة ترتقي إلى درجة العلميّة، ومنها أُخذ العلم بالغلبَة وما يتّصل به من أحكام لغويّة أتى على ذكرها العلماء، وقد كشف البحث أثر الصفات الغالبة في تنوعات أبنية الجمع، فعلى الرغم من تخصيص أبنية لجمع

الأسماء وأخرى للصفات إلّا أنّ الصفات الغالبة شاركت الأسماء في بعض أبنية الجمع، مثل: مَفاعل ومَفاعِيل؛ إذ قالوا: مكسورٌ ومكاسير وملعونٌ وملاعين ومشؤومٌ ومشائيم، وممّا جاء على مَفاعِل مشكلة ومشاكل، ومخزية ومخازٍ، ومصيبة ومصاوب أو مصايب أو مصائب، ومدينة ومدائن.

ومن هذه الأوزان جمع أفاعل، وهو من أبنية جمع الأسماء، ونصّوا على أثر الصفة الغالبة فيه، نَحْو الأبرق والأبْطح؛ لأنّه أَشْبَهَ الاسمَ من حيثُ لم يذكر الموصوفُ مَعَه؛ فَتَقول: أَبَارِق وأَبَاطح. والقول نفسه في بناء فعلاوات، ويجمع على هذا البناء أفعل وصفًا لمذكّر، وفعلاء وصفاً لمؤنّث، ولكن صيغة فعلاء قد تصبح من الصّفات الغالبة فتأخذ حكم الأسماء؛ مثل نكباء التي خُصّت بنوع من الرياح، فأنزلت منزلة الأسماء وجُمعت جمعها على(نكباوات).

وكذلك بيّن البحث أنّ هناك صفات جمعت على بناء فِعال، وهو جمع يقاس في ثلاثة عشر وزناً، مشتركة بين الصفات والأسماء، وجمعت عليه بعض الصفات الغالبة غلبة الأسماء وهو فيها كثير: كأَبْرَق وبِرَاق، وأبْطَح وبِطَاح، وثمّة صفات غالبة جمعت على فُعلَة مثل رُعاة، وعلى فُعلان مثل حُجران، وفُعُل مثل قُلُح، وفُعال مثل رُذال وثُناء، وأفعلة مثل أقنّة. وأشار البحث إلى أنّ التداولية مطلب أساس في تمييز الصفات الغالبة، لأنّها تدخل في الاستلزام الحواري ومتضمنات القول وفي القصديّة، والصفات الغالبة تكتسب دلالاتها من سياقات لغوية ذات معطيات اجتماعية وتاريخية، وهذا ما يجعلها ترتقي إلى مستوى الأعلام فتأخذ أحكامها في السياق اللغويّ.

وخلص البحث إلى أنّ قانون الشيوع أسهم في جمع الصفات سواء كانت غالبة أو غير غالبة على أبنية جمع تكسير خاصة بالأسماء، وهذا يمكن أن يُفسّر بالتطوّر اللغويّ، والتوسع في استعمالات أبنية الجمع، وعدم التقيّد بالضوابط المعياريّة عند جمع الألفاظ في العربيّة، فقد يكون جمع التكسير انتقل إلى الصفات لكونها صفات غالبة، ثمّ شاع في جمع بقية الصفات جمع تكسير، وإن لم تكن من الصفات الغالبة.

المصادر والمراجع

1. أحمد رضا، معجم متن اللغة، دار مكتبة الحياة، بيروت، 1960.
2. الأستراباذي، رضي الدين محمد بن الحسن (ت 686 ه)، شرح شافية ابن الحاجب، تحقيق محمد نور الحسن، ومحمد الزفراف، ومحمد محيي الدين عبد الحميد، دار الكتب العلميّة، بيروت.
3. الأسد، ناصرالدين، تحقيقات لغويّة، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، ط1، 2003.
4. الترمذي، محمد بن عيسى بن سَوْرة (ت 279 ه)، تحقيق وتعليق: أحمد محمد شاكر، ومحمد فؤاد عبد الباقي، شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي، القاهرة، ط2، 1975م.
5. التهانوي، محمد بن علي (ت 11058ه): كشاف اصطلاحات الفنون والعلوم، تحقيق على دحروج، مكتبة لبنان ناشرون، بيروت، ط1، 1996.
6. الجرجاني، علي بن محمّد (ت 816ه)، معجم التعريفات، تحقيق محمّد صدّيق المنشاوي، دار الفضيلة، القاهرة.
7. الجوهري، أبو نصر إسماعيل بن حماد (ت 393ه)، الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية، تحقيق: أحمد عبد الغفور عطار، دار العلم للملايين – بيروت، الطبعة الرابعة، 1987م.
8. الحربي، وائل عبد الأمير، أثر الصفة الغالية في الأحكام النحوية والصرفية، دراسات معاصرة، المركز الجامعي الونشريسي تيسمسيلت، مخبر الدراسات النقدية والأدبية المعاصرة، ع(3)، 2018.
9. ابن خالويه، الحسين بن أحمد (ت 370ه)، ليس في كلام العرب، تحقيق: أحمد عبد الغفور عطار، الطبعة: الثانية، مكة المكرمة، 1979م.

10. الزبيدي، محمد مرتضى، تاج العروس من جواهر القاموس، تحقيق: عبد العزيز مطر، راجعه عبد الستار أحمد فراج، مطبعة جامعة الكويت، ط2، 1414هـ/ 1994م.

11. الزعبلاوي، صلاح الدين، دراسات في النّحو، منشورات اتحاد الكتاب العرب، دمشق.

12. سيبويه، عثمان بن قنبر (ت180هـ)، الكتاب: تحقيق عبد السلام هارون، دار الجيل، بيروت، ط1، 1988.

13. ابن سيده، أبو الحسن علي بن إسماعيل، (ت 458 هـ) المحكم والمحيط الأعظم، تحقيق عبد الحميد هنداوي، دار الكتب العلميّة، بيروت،ط1، 1421هـ/ 2000م.

14. ابن سيده، أبو الحسن علي بن إسماعيل(ت 458هـ)، المخصص، تحقيق: خليل إبراهم جفال، دار إحياء التراث العربي – بيروت، الطبعة: الأولى، 1417هـ 1996م.

15. عباس حسن؛ النحو الوافي، دار المعارف، القاهرة، ط3.

16. ابن عقيل، بهاء الدين بن عقيل، المساعد على تسهيل الفوائد، تحقيق: محمد كامل بركات، جامعة أم القرى، دار الفكر، دمشق. دار المدني، جدة، الطبعة: الأولى، 1405هـ.

17. العكبري، أبو البقاء عبد الله بن الحسين (ت 616 هـ)، اللباب في علل البناء والإعراب، تحقيق: عبد الإله النبهان، دار الفكر، دمشق، الطبعة: الأولى، 1416 هـ 1995م.

18. العكبري، أبو البقاء عبد الله بن الحسين ب (ت 616هـ)، إعراب لامية الشنفري تحقيق: محمد أديب عبد الواحد جمران، المكتب الإسلامي – بيروت، الطبعة الأولى، 1404هـ 1984م.

19. العياشي أدراوي، الاستلزام الحواري في التداول اللساني : من الوعي بالخصوصيات النوعية للظاهرة إلى وضع القوانين الضابطة لها، دار الأمان، منشورات الاختلاف، ط1، 2011م.

20. الفارسي، أبو علي الحسن بن أحمد (ت 377 ه)، التكملة [تكملة لكتاب الإيضاح العضدي]، تحقيق ودراسة: كاظم بحر المرجان، عالم الكتب، بيروت، الطبعة: الثانية، 1999م.

21. الفراهيدي، الخليل بن أحمد (ت175ه)، معجم العين، تحقيق: مهدي المخزومي، وإبراهيم السامرائي، دار الهجرة، إيران، 1405ه.

22. الفيروزآبادي، مجد الدين محمد بن يعقوب (ت 817ه)، القاموس المحيط، تحقيق: مكتب تحقيق التراث، مؤسسة الرسالة بإشراف: محمد نعيم العرقسُوسي، مؤسسة الرسالة للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، الطبعة: الثامنة، 1426ه – 2005 م.

23. قباوة، فخر الدين، تصريف الأسماء والأفعال، مكتبة المعارف، بيروت، ط2، 1408ه/ 1988م.

24. الكفوي، أبو البقاء أيوب(ت 1094ه)، الكليات، تحقيق: عدنان درويش ومحمد المصري، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط2، 1998.

25. اللبدي، محمد سمير، معجم المصطلحات النّحويّة والصّرفيّة، مؤسسة الرسالة، بيروت، دار الفرقان، عمّان ط1405،1 هت/ 1985.

26. ابن مالك، محمد بن عبد الله، جمال الدين (ت 672ه)، تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد، تحقيق: محمد كامل بركات، دار الكاتب العربي للطباعة والنشر بالقاهرة، 1987.

27. المبرّد، محمد بن يزيد (ت 275ه)، المقتضب، تحقيق: محمد عبد الخالق عضيمة، عالم الكتب، بيروت.

28. مجمع اللغة العربيّة، المعجم الوسيط، مكتبة الشروق الدولية، ط4، 2004م.

29. ابن منظور، جمال الدين محمّد بن مكرم، (ت711 ه): لسان العرب، دار صادر، بيروت.

30. ناظر الجيش، محمد بن يوسف بن أحمد (ت 778 ه)، شرح التسهيل المسمى تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد، دراسة وتحقيق: علي محمد فاخر وآخرين، دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة، القاهرة، الطبعة: الأولى، 1427 ه.

31. النجار، طارق محمد، الصفات الغالبة: دراسة صرفية نحوية، مجلة كلية الآداب، جامعة الزقازيق، ع (37)، 2006.

32. نكري، القاضي عبد النبي بن عبد الرسول الأحمد (المتوفى: ق 12 ه)، دستور العلماء = جامع العلوم في اصطلاحات الفنون، عرّب عباراته الفارسية: حسن هاني، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 2000م.

33. ابن يعيش، علي بن يعيش(ت 643ه)، شرح المفصّل، عالم الكتب، بيروت.